

# الحالة الإقتصادية في بغداد

## في العصر العباسي الأول

- ١- الثروة الزراعية.
- ٢- مزارتقدم الصناعة.
- ٣- النشاط التجاري.
- ٤- الإدارة المالية.
- ٥- المعاملات المالية والتجارية.
- ٦- الدواوين المالية.

obeikandi.com

## الحالة الاقتصادية في بغداد في العصر العباسي الأول

### ١- الثروة الزراعية:

عنى الخلفاء العباسيون الأوائل بتنمية الثروة الزراعية في منطقة بغداد، فعملوا على تيسير الري حتى يتمكن الزراع من زراعة الأرض دون جهد ومشقة، من ذلك أنهم شقوا للترع وأقاموا المصارف وشيدوا القناطر، ولما كانت الأرض الواقعة بين نهري الفرات خصبة، زاد إنتاجها بمد تحسين ريها.

استغل الخليفة المنصور نهر دجلة الغزير المياه، فأمر بشق عدد من الجداول والترع تستمد مياهها منه، تيسر ري الأراضي القريبة منه مثل قناة دجيل، كما أحسن استغلال نهر الفرات - على الرغم من قلة مياهه، وذلك بإقامة قناة تخذ من كرخايا - إحدى روافد الفرات - وتجرى في عقود وثيقة من أسفلها محكمة بالأجر من أعلاها، وتنفذ في أكثر شوارع بغداد صيفاً وشتاءً، وصممت بحيث لا ينقطع ماؤها في وقت من أوقات السنة، كما أمر المنصور بشق قناة تجرى إلى الكرخ وما اتصل به، سميت نهر الدجاج، ونهر يسمى نهر طابق، ونهر عيسى الأعظم الذي يستمد معظم مائه الفرات، ويتفرغ منه أنهار تحترق ببغداد - ومن بينها الصراة - ويصب في دجلة<sup>(١)</sup>. وكذلك شق المنصور في الرصافة نهر المهدي<sup>(٢)</sup>. وكان لتوفر المياه في منطقة بغداد أكبر الأثر في وفرة إنتاجها الزراعي.

(١) ياقوت: معجم البلدان ج٢، ص٢٣٦

(٢) اليعقوبي: البلدان، ص٣٥٣

واستخدم العباسيون الأسلوب العلمى فى الزراعة، فدرسوا الوسائل التى تؤدى إلى خصوبة الأرض، وأنواعه النباتات، ونوعية التربة التى تصلح لكل نبات<sup>(١)</sup>، ورشحت المستنقعات بنظام دقيق<sup>(٢)</sup>.

كانت أرض العراق من الناحية القانونية ملكاً للدولة، وأبقاها الخلفاء فى أيدي أصحابها يزرعونها ويؤدون خراجاً عنها، وقد حرص الخلفاء العباسيون على عدم ائقال كاهل الأهلىن بضرىبة الأرض الذى شجعهم على بذل الجهود لزيادة إنتاج الأرض، وبذكر الجهشيارى<sup>(٣)</sup> أن الخليفة المهدى نهى عمال الخراج عن التعسف وإلحاق الجور بالمزارعين وكان الوالى الذى يلحق الأذى بأهل الخراج يعزل أو يعاقب<sup>(٤)</sup>.

وكانت الحكومة تمتلك أرضاً آلت إليها من الأمويين الذين صودرت أملاكهم، أو مات أصحابها دون أن يتركوا من يرثهم، أو أراضى صادرها الخلفاء عقوبة لأصحابها، وأرض الدولة هذه يقطعها الخلفاء إلى رجال يثقون بهم، أو ممن أدوا خدمات جليلة لأمتهم، وقد عمروا هذه الإقطاعات، وسميت بأسمائهم، من ذلك أن المنصور أقطع العباس بن محمد بن على الجزيرة بين الصراتين، فجعلها العباس بستاناً ينمو فيه مختلف الزروع، ولا تنقطع غلاتها صيفاً ولا شتاءً، وسميت بالعباسية<sup>(٥)</sup>، وأقطع المأمون وزيره الحسن بن سهل الصلح، وهى كورة فوق واسط لها نهر يتفرع من دجله على الجانب الشرقى يسمى فم الصلح<sup>(٦)</sup>.

ولم يكن إقطاع الأرض مقصوراً على الخليفة وحده، بل إن صاحب الأرض الواسعة كان يقطع أحياناً بعض المزارعين جزءاً من أرضه فيقومون بزراعتها.

(١) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسى جـ٢، ص ٣٠٧.

(٢) سيد أمير على: مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامى، ص ٣٦٤.

(٣) الوزراء والكتاب، ص ١٤٣.

(٤) الجهشيارى: الوزراء والكتاب، ص ٢١٩.

(٥) البعقوى: البلدان، ص ٢٥٩.

(٦) الطبرى: تاريخ الأمم والملوك حوادث سنة ٢٢١هـ.

ويعدهم بما يحتاجون إليه من مواد وأدوات فى الزراعة، ويسر لهم سبل الرى، ويمنحهم جزءاً من المحصول، ويقوم المقطع بأداء الخراج عن الأرض المقطعة بواقع العشر فقط، وتظل الأرض ملكاً له يتوارثها أبناؤه من بعده<sup>(١)</sup>.

وقد يحدث أحياناً أن يرغب صغار ملاك الأراضى الزراعية فى الإفلات من عبء الخراج العادى، فدونوا ضياعهم مع ضياع كبار ملاك الأراضى الأقوياء، فكانوا يدفعون عنها العشر فقط، كما هو الحال فى الإقطاعات، على أن هذا التصرف لم يمنعهم من ممارسة حقوق ملكياتهم لأراضيهم، فظلوا يتبايعونها ويتوارثونها، وإن كانت بأسماء كبار الملاك المدونة مع ضياعهم<sup>(٢)</sup>، فالجهشياري<sup>(٣)</sup> يذكر أن رجلاً من أهل الأهواز قدم إلى أبى أيوب المورينى - وزير المنصور - وقال له: إن ضيعتى بالأهواز قد حمل على فيها العمال، فإن رأى الوزير أن يعيرنى اسمه أجعله عليها مقابل قدر من المال، فوافق الوزير على أن يهب اسمه للرجل.

شاع نظام الضمان على جباية الخراج، فكان على الضامن أن يقدم للحكومة مبلغاً معيناً من المال سبق أن اتفق مع الحكومة عليه، وإذا ما أخل الضامن بالتزامه، فإن الحكومة تفرض عليه عقوبات، وقد ألحق الضمان ضرراً كبيراً بأهل الخراج من المزارعين وبالأرض، لأن الضامن كان يلجأ فى بعض الأحيان إلى استخدام العنف للحصول على المال المحدد بالضمان فيسلمه إلى الحكومه فضلاً عن الربح الذى يحرص على جمعه من أهل الخراج، فيضر ذلك بهم، فيخربوا ما عمروا<sup>(٤)</sup>.

وكانت المزارع سيحاً أو بواسطة الآلات الرافعة، وأكثر هذه الآلات شيعاً، الدالية والناعورة والدولاب (الساقية) قالدالية دولاب يجره ثور أو بقرة، أما

(١) أبو يوسف: الخراج ص، ٣٣

(٢) عصام الدين عبد الرؤوف: تاريخ الإسلام فى جنوب غرب آسيا فى العصر التركى ص، ١٨٢

(٣) الوزراء والكتاب ص، ١١٨

(٤) أبو يوسف: الخراج ص، ٦٠

الناعورة دولاب يديره تيار النهر، والدولاب أكثر الثلاثة تعقيداً يديره حصان أو ثور<sup>(١)</sup>.

وتقع بغداد فى منطقة خصبة، تضم قرى تنمو وتزدهر فيها الكثير من الغلات، وشجع توفر المياه أهل بغداد على غرس النخيل الذى حمل من البصرة، حتى صار فى بغداد أكثر منه فى البصرة والكوفة، كما غرسوا الأشجار، وأنتجت أجود الثمار، وانتشرت الحدائق والبساتين فى كل ناحية من نواحي بغداد<sup>(٢)</sup>.

واردهرت قرى بغداد التى توفر فيها المياه، فكانت بلدة المحول التى تقع عند الموضع الذى يتفرع منه نهر الصراة ونهر عيسى بها سد على النهر الرئيسى - عيسى الأعظم - لتنظيم المياه فيه، وتقسيماها بين فرعى الصراة وعيسى الذين ينحدران شرقاً إلى بغداد، لذا اشتملت على البساتين الرائعة التى تنمو فيها مختلف المزروعات<sup>(٣)</sup> ويذكر الأصبخري<sup>(٤)</sup> أن بادوريا - إحدى قرى بغداد - كانت خصبة الأرض غنية بمزارعها لحسن ريها، وجودة أرضها.

ومن المزروعات التى أنتجتها بغداد الحنطة والشعير والتمر والأرز والفواكه كالعنب والمشمش، والخضروات والرياحين وأنواع الأزهار كالنرجس والياسمين والورد، وكذلك الجوز والموز واللوز والقرنفل<sup>(٥)</sup> وكان ببغداد سوق البطيخ يباع فيه الفواكه<sup>(٦)</sup> وجلب إلى بغداد النارنج من الهند، وحسنت زراعته فيها.

## ٢- مظاهر تقدم الصناعة؛

عنى الخلفاء العباسيون بتحسين الصناعات فى بغداد وتيسير أمرها للعاملين

(١) الدورى: تاريخ العراق الاقتصادى ص ٥١،

(٢) يعقوبى: البلدان ص ٢٩٣،

Hitti: Hist. of the Arabs p.340

(٣) ياقوت: معجم البلدان ج ٤ ص ٢١٤،

(٤) المسالك والممالك ص ٨٥،

(٥) الدورى: تاريخ العراق الاقتصادى ص ٥٣،

(٦) يعقوبى: البلدان ص ٢٦٤،

فيها، فشيّد الخليفة المعتصم مصانع في بغداد لصناعة الصابون بالدهون والعمور، وكانت بغداد تنتج أنواع الزيوت<sup>(١)</sup>. كذلك أنشأ العباسيون مصنعاً للورق في بغداد، وجلبوا له الصناع وأرباب الحرف من مصر التي اشتهرت بهذه الصناعة منذ وقت بعيد<sup>(٢)</sup>، وكان ببغداد عدد كبير من المصانع حتى قيل أنه كل بها أربعمئة رحي مائة وأربعة آلاف معمل لصنع الزجاج، وبضعة آلاف معمل لصنع الخزف، وكان لكل صناعة سوق خاص<sup>(٣)</sup>.

وازدهرت في بغداد صناعة الأدوات الحديدية والخشبية المختلفة في سوقى الحدادين والنجارين، كذلك كانت تصنع السفن والقوارب في بغداد سواء الحربية أو التجارية أو الترفيهية. ويذكر الطبرى<sup>(٤)</sup> أن الأمين أمر بعمل خمس حراقات في دجلة على خلقة الأسد والفيل والعقاب والحية والفرس، وأنفق في عملها مالا عظيماً، كما ابنتى سفينة عظيمة أنفق على بنائها ثلاثة آلاف درهم، واتخذ أخرى على شكل دابة بحرية قيل إنها تنقذ الغريق أسماها الدلفين.

وتقدمت صناعة حياكة الثياب الحريرية والقطنية والأقمشة بأنواعها في بغداد، وكان ببغداد سوق للبزازين، ويبيع فيه بالإضافة إلى الأقمشة والمنسوجات، للعمائم الدقيقة من صنع بغداد والمناديل، وكان السقلاطون وهو نسيج حريرى سميك - يصنع في بغداد، وفي محلة العتايبة تصنع الثياب العتايبة، وهى ثياب مخططة تصنع من خيوط قطنية وحريرية<sup>(٥)</sup>، وتقدمت صناعة البسط في بغداد، ويصنعونها من القطن والكتان<sup>(٦)</sup> ويذكر صاحب كتاب الفخرى<sup>(٧)</sup> أن الحسن بن

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ج١ ص ٧٥-٣٤٠ Hitti: Hist. of the Arabs

(٢) مقلعة: ابن خلدون ص ٢٤٥

(٣) أمين ركنى: كتاب عمران بغداد ص ٥٠

(٤) تاريخ الأمم والملوك، حوادث سنة ١٩٨هـ.

وقال أبو نواس في ذلك:

مقتحماً في الماء قد بلجنا  
واشرف الشيطان واستبها  
اضحى بتاج الملك قد توجنا

قد ركب الدلفين بدر الدجى  
فاشرفت دجله في حنى  
خص به الله الأمين الذى

Hitti: Hist. of the Arabs p.345.(٥)

(٦) الدورى: تاريخ العراق الاقتصادى ص ٩٣، ١٤١

سهل، فرش للخليفة المأمون يوم زواجه من ابنته بوران حصيراً منسوجاً من الذهب، وصنع للسيدة زبيدة زوجة الرشيد بساطاً من الديباج، جمع صورة كل حيوان وطائر من جميع الأجناس، وأنفقت عليه نحواً من ألف ألف دينار<sup>(١)</sup> وأتخذ المأمون في قصوره ثلاثة آلاف وثمانمائة بساط منها ألف ومائتين مزركشه بالذهب<sup>(٢)</sup>.

وأنشأ العباسيون في بغداد - كما فعل الأمويون في دمشق من قبل - دور الطراز، فكانت تنقش أسماؤهم أو علامة مميزة تختص بهم على الأثواب التي يرتدونها، وكذلك ملابس أجنادهم ورجال دولتهم، وعليها شارة الخليفة أو لقبه وبعض عبارات الدعاء<sup>(٣)</sup>، والكتابة تحاك بخيوط من الذهب أو من خيوط ذات ألوان زاهية وكان القائم بالنظر في دور الطراز يسمى صاحب الطراز<sup>(٤)</sup> وهو ينظر في أمور الصباغ والحاكة، ويشرف على أعمالهم ويجرى عليهم أرزاقهم، وتنتج دور الطراز البسط والثياب والأعلام والبنود والفرش، ويستعملها الخليفة أو يمنحها لكبار عماله<sup>(٥)</sup>.

واشتهرت بغداد بالصناعات الزجاجية، أخذوها عن الفرس، وبلغت درجة كبيرة من الدقة والأتقان، وبلغ من مهارة الصانع أن الزجاج كانوا يرصعونه بالجواهر ويكتبون عليه بالذهب المجسم ويصنعون أقداحاً بديعة الصنع.

كذلك ظهر فن الصناعة على المباني، فكان على الجدران والسقوف نقوش في رسم ملون أو فسيفساء من ذهب، وعلى دائر الأبواب كتابة من الزجاج الملون ويحوطنها بخشب أسود من الأبنوس وغيره، ويعلق الصانع رسوماً من النحاس تمثل غصوناً وثماراً أو أزهاراً إلى غير ذلك من الأشكال التي تؤكد براعة الصانع وذوقه الفنى ودقته ومهارته<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن طباطبا ص ٢٠٣.

(٢) ابن الأبيهي: المستطرف ج١ ص ٨٩.

(٣) المدور: حضارة الإسلام في دار السلام ص ٩٥.

(٤) مقدمة ابن خلدون ص ٢١٠ - ٢١١.

(٥) الدميري: حياة الحيوان الكبرى ص ٧٩.

(٦) Hitti: Hist. of the Arabs p.345

### ٣- النشاط التجاري:

لم يأل الخلفاء العباسيون جهداً في سبيل تشجيع التجارة على اعتبار أنها مصدر هام من مصادر الثروة.

وكانت التجارة داخل بغداد مركزها الأسواق، وقد حرص الخليفة المنصور عند تأسيس مدينة بغداد على انعاش الحالة التجارية فيها فأمر المشرفين على تشييدها أن يراعوا في تخطيط المدينة ما يحتاجه كل ريف من أسواق وحوانيت، وأن يتوسعوا في إنشاء الحوانيت ليكون في كل ريف سوق جامعة تجمع التجارات، وكان لكل نوع من التجارة شوارع معلومة وصفوف في هيئة الشوارع وحوانيت، وليس يختلط قوم بقوم ولا تجارة بتجارة، ولا يباع صنف مع غير صنف، ولا يختلط كل فئة من التجار بغيرهم، وكل سوق مفردة وكل أهل منفردين بتجارتهم<sup>(١)</sup>.

ازدهرت التجارة في أسواق بغداد حتى أن الكباش كان يباع بدرهم والحمل بأربعة دوانق، وينادى على لحم الغنم كل ستين رطلا بدرهم، ولحم البقر كل تسعين رطلا بدرهم، والتمر كل ستين رطلا بدرهم، والزيت ستة عشر رطلا بدرهم، والسمن ثمانية أرطال بدرهم، والعسل عشرة أرطال بدرهم، ولهذا الأمن والرخص كثر سكان بغداد، وكثر الدارج في أسواقها، حتى أن المار لا يستطيع أن يجتاز أسواقها لكثرة رحام أهلها<sup>(٢)</sup>.

على أن المنصور لم يلبث أن أمر التجار بالخروج من المدينة، كما سبق أن أوضحنا - وأمر ببناء سوق للتجار ما بين الصراة ونهر عيسى<sup>(٣)</sup>، وشيد بحيث يكون صفوفاً، ورتب كل أهل تجارة في موضع، وأمر بجعل سوق القصابين في آخر السوق لأن في أيديهم الحديد<sup>(٤)</sup>. وهذا السوق الجديد يعرف بالكرخ، وكان

(١) اليعقوبي: البلدان ص ٢٣٠

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية ج-١٠ ص ٩٩

(٣) ياقوت: معجم البلدان ج-٧ ص ٢٢٣

(٤) اليعقوبي: البلدان ص ٢٥٠

يباع فيها مختلف البضائع، ولقد أعفا المنصور التجار من الضرائب تحقيقاً عليهم، وتشجيعاً لهم على مواصلة عملهم، ولما استخلف المهدي فرض الضرائب على الحوانيت<sup>(١)</sup>، وبمرور الزمن كثر التجار في الكرخ، وضاق بهم، فبنى التجار أسواقاً من أموالهم حتى اتسع الكرخ<sup>(٢)</sup>.

وكانت التجارة في الرصافة تتركز في محلة باب الطاق في طرف الجسر المركزي، ومن ساحة هذا الجسر يتفرع سوقان، سوق الأساكفة وسوق الطيب حيث تباع العطور والزهور، ويلى هذا السوقان سوق الخبازين وسوق القصابين، وسوق الصاغة وسوق الوراقين<sup>(٣)</sup> وظلت التجارة مزدهرة في هذه الأسواق حتى عهد الأمين فتعطلت بسبب الحصار، وفي بداية عهد المأمون ارتفعت الأسعار بسبب الأضطرابات التي حدثت داخل بغداد.

كانت بغداد ملتقى التجارة في العصر الساساني، وازدهرت التجارة فيها بعد تأسيسها مباشرة، فقد سكنها أناس من مختلف الأمصار، وآثارها السكان الجدد على أوطانهم «فليس من أهل بلد إلا ولهم فيها محلة ومنتجر ومتصرف، فاجتمع بها ما ليس في مدينة أخرى» وأدى موقعها التجاري الممتاز، وجريان دجله والفرات في حافتيها إلى أن كانت التجارة تأتيها براً وبحراً بأيسر السبل حتى اجتمعت بها بضائع المشرق والمغرب من أرض الإسلام وغير أرض الإسلام، فتأتيها التجارة من الهند والسند والصين والتبت وبلاد ما وراء النهر والترك والخزر والحبشة وسائر البلدان<sup>(٤)</sup>.

ومن أسباب اختيار المنصور لموقع بغداد حاضرة لدولته موقعها التجاري، رآها جزيرة بين دجلة والفرات، دجلة شرقيها والفرات غربيها فتأتيها من دجلة تجارات واسعة، من البصرة والأبلة والأهواز وفارس وعمان والبحرين واليمامة وما

(١) ياقوت: معجم البلدان ج٧ ص ٢٢٣

(٢) Le Strange: Hist. of Baghdad P.181.

(٣)

Ibid pp. 271-272.

John Glubb: The Empire of the Arabs, p 330.

(٤) اليعقوبي: البلدان ص ٢٣٤

يتصل بذلك، وكذلك ما يأتي من الموصل وديار ربيعة وأذربيجان وأرمينية مما يحمل في السفن في دجله، ويأتي من ديار مضر والرقه والشام والشعور ومصر والمغرب مما يحمل في السفن في الفرات من أهل الجبل وكور خراسان وأصفهان<sup>(١)</sup>.

خرجت من بغداد رحلات تجارية من مختلف البلدان، وبرز رحاله يسروا للناس أمر الوصول إلى البلدان المختلفة، فابن خرداذبه وضع دليلاً للمسافرين وصف فيه الطريق البحري الذي يبدأ من مصب دجلة عند الأبله، ويتتهي إلى بلاد الهند والصين<sup>(٢)</sup>.

وكانت رحلات العرب البحرية تبدأ من بغداد وتسير في الخليج الفارسي حتى تصل إلى شبه جزيرة ملقا (الملايو) وكانوا يرون بعدة موانئ تمكنهم من إبتياح بضائع الهند والصين وغيرها<sup>(٣)</sup>. وجدير بالذكر أن طرائف الصين كانت تباع في سوق خضير بالرصافة.

ويتفرع من بغداد طرق تجارية أبرزها طريق شرقي إلى حلوان ومنها إلى إيران وأواسط آسيا ثم البصرة وطريق شمالي إلى الموصل والجزيرة وطريق جنوبي إلى واسط ثم البصرة وطريق جنوبي غربي إلى الكوفة ومنها إلى الجزيرة العربية حيث يتتهي عند الحجاز، وطريق غربي إلى الرحبه ومنها إلى سورية فمصر<sup>(٤)</sup>.

قلنا إن التجار حملوا السلع من مختلف البلدان إلى بغداد فحملوا الحديد من خراسان والرصاص من كرمان والآنيه والتوابل من الهند والنسيج الملون من كشمير، والعود والمسك وسائر العطور من الصين، والعطر وأنواع الطيب من اليمن، ومن إفريقية الذهب والأبتوس، والكافور والعود والثياب والقطنية من السند، ومن سرنديب اليواقيت المختلفة، والماس والدر واللؤلؤ والمرجان من

Heyd: Hist du commerce de Levant au Moyen Age. I. p. 27.

(١)

(٢) المحقوبى: البلدان ص ٢٥٣،

(٣) المصدر السابق ص ٢٥٣،

Hitti: Hist. of the Arabs p.345.(٤)

سواحل الخليج، والجلود والرقيق من بلاد الروم، والسلاح والحديد والجلود من بلاد الروس<sup>(١)</sup>، وكانت السفن تأتي إلى بغداد محملة بالبضائع خصوصاً الدقيق والخضراوات من سورية في الفرات ثم تسلك نهر عيسى إلى بغداد<sup>(٢)</sup>. ومن بلاد ما وراء النهر كانت بغداد تشتري القطن والمنسوجات الحريرية والملابس الصوفية والفرو والرقيق التركي والأسلحة والكاغد، ومن أرمينية البسط والطنافس والسجاد وثياب الكتان والثياب الرقاق والطبالس من الصوف والقلائس<sup>(٣)</sup>.

واشتهرت شمال فارس بجودة فواكهها، وبصفة خاصة مرو التي كانت تنتج أجود أنواع البطيخ<sup>(٤)</sup>، وكان يقدم ويحمل إلى العراق وكان يحمل هذا النوع من البطيخ إلى الخليفة المأمون ثم إلى الواثق في قوالب الرصاص المعبأة بالثلج<sup>(٥)</sup>.

وكان التجار في عداد الطبقة المتوسطة، لذلك أنف من الاشتغال بها عليه القوم، فلما اعتزم يحيى بن خالد البرمكي الاشتغال بالتجارة واتصل ببعض التجار لهذا الغرض، قال له أحدهم: أنت رجل شريف وابن شريف وليست التجارة من شأنك<sup>(٦)</sup> وكان وزير المعتصم محمد بن عبد الملك الزيات أبوه تاجراً موسراً ونشأ محمد وتأدب وكان ذكياً فبرع في كل شيء، وكان يقول: الحمد لله الذي نقلني من ذل التجارة إلى عز الوزارة<sup>(٧)</sup>.

#### ٤- الإدارة المالية:

حرصت الدولة العباسية على تحقيق التوازن بين مواردها ومصروفاتها، ومن أهم الموارد الثابتة لبيت المال الجزية والخراج والمكوس.

١- الخراج: هو ضريبة الأرض، ويحدد طبقاً للمحصول التي تنتجها الأرض،

(١) المدور: حضارة الإسلام في دار الإسلام ص ١١٦.

(٢) اليمقوي: البلدان ص ٢٥٠.

(٣) الجاحظ: البصر بالتجارة ص ٣٤٤-٣٤٦.

Hitti: Hist. of the Arabs p.343.

(٤) الثعالبي: لطائف المعارف ص ١٢٩.

(٥) محمد جمال الدين سرور: تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق ص ١٢٨.

(٦) الجهشيارى: الزوراء والكتاب ص ١٨٦.

(٧) الجهشيارى: الزوراء والكتاب ص ٢١٣.

ونوع التربة. وطريقة ربيها، ونوع الزرع، ومساحة الأرض، وكانت سياسة عمر ابن الخطاب. كما رأينا من قبل - عدم تقسيم الأرض بين الغزاة الفاتحين، فتركها في يد أهلها يزرعونها يؤدون خراجها، وقال: قد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوجها، وأضع عليهم فيها الخراج، وفي رقابهم الجزية يؤدون فيها للمسلمين المقاتلة والذرية ولمن يأتي من بعدهم، والمقاتلة الذين يذودون عن الثغور ويعسكرون في المدن الكبرى وقال: فمن أين يؤتى هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج؟<sup>(١)</sup>. ويقول أبو يوسف<sup>(٢)</sup>: إن ما رآه عمر بن الخطاب من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم، لأن هذا لو لم يكن موقوفاً على الناس في الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير في الجهاد، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنهم إذا خلت من المقاتلة والمرتقة.

عنى المنصور عناية كبيرة بالخراج، فراقب عمال الخراج مراقبة شديدة وأمرهم ألا يقبلوا من الناس إلا النقد الموثوق بسلامته ونفاوته لمن يدفع نقداً، والمكيال الصحيح لمن يؤدي الخراج عيناً<sup>(٣)</sup> ولضبط الخراج العيني استحدثت كلاً جديداً، وأدخل المهدي نظاماً جديداً في جباية الخراج، فبعد أن كان الخراج يؤدي على حسب مساحة الأرض، بصرف النظر عن نوع المحصول وطرق الري، قرر المهدي إدخال نظام المقاسمة، وبمقتضاه كانت الدولة تقاسم المزارعين المحصول بنسب معينة بغض النظر عن مساحة الأرض. وقد حدد المهدي نسبة المقاسمة بمقدار نصف المحصول<sup>(٤)</sup>.

وما لا شك فيه أن نظام المقاسمة ضمن للدولة الحصول على نصيبها من الخراج بعد تحديده، وأراح الناس، فنشطوا في زراعة الأرض وأطمأنوا على

(١) أبو يوسف: الخراج ص ١٤٠

(٢) الخراج: ص ١٥٠

(٣) البلاذري: فتح البلدان ص ١٤٦٩

(٤) الفخرى في الآداب السلطانية ص ١٩٨

أحوالهم المعيشية بعكس نظام المساحة الذي كان يضر ببعض الزراع لأنه يفرض عليهم خراجاً على الأرض زرعت أو لم تزرع.

كانت دواوين الخراج في الدولة تقوم مقام خزائن الدولة، فتستوفى من مال الخراج النفقات وأعطيات الجند، ثم يحمل ما تبقى إلى بيت المال العام بمدينة بغداد، ولذلك فإن بيت المال في بغداد لم يكن يعنى إلا بدار الخلافة وحاجاتها وبشؤون الدواوين<sup>(١)</sup>.

انتظم الخراج في عهد الرشيد بعد الإصلاحات التي استحدثتها البرامكة في الزراعة والرى، كما شعر الزراع بالأمان بعد أن نظر البرامكة في ظلماتهم، وألغوا المبالغ المتأخرة على الزراع العاجزين عن السداد وقد أوصى القاضي أبو يوسف الرشيد بأن تقوم الدولة بحفر الترع والقنوات وتيسير سبل الرى<sup>(٢)</sup>. وكان الرشيد لا يتهاون مع عمال الخراج الذين يلحقون الأذى بالأهلين، ويحملونهم فوق طاقتهم.

ظل نظام المقاسمة معمولاً به حتى ولي الرشيد الخلافة فخفض المقاسمة بحيث أصبحت في السواد، كما حددها القاضي أبو يوسف<sup>(٣)</sup> على الخنطة والشعير خمسين والنخل والكروم والرطاب والبساتين الثلث، وأما غلال الصيف فعليها الربع، وتكون المقاسمات في أثمان ذلك بعد تحديد قيمتها تحديداً عادلاً لا يكون فيه إحجاف بأهل الخراج، وظل الحال كذلك حتى أيام المأمون إلا أنه أحدث كيلاً جديداً في تقدير الخراج<sup>(٤)</sup>.

وأما القطن فيحدد خراجها تبعاً لطريقة ربيها فما كان ربيها سيحاً فعليها العشر، وما سقى منها بالدلو أو بمشقة نصف العشر، ويعفى بعض أنواع المحاصيل مثل الخضروات والبطيخ، وما يكال الفقير ويوزن بالأرطال فهو مثل الخنطة والشعير

(١) متر: الحفاصة الإسلامية ج١ ص ١٤٣

(٢) أبو يوسف: الخراج ص ٢٧

(٣) أبو يوسف: الخراج ص ٢٧-٢٨

(٤) ابن كثير: البداية والنهاية ج ١٠ ص ٢٥١

والذرة والأرز والحبوب والسمن، إذ عليه العشر إذا كان ربه سيحاً ونصف العشر إذا كان ربه بمشقة<sup>(١)</sup>.

وأما الإقطاعات التي كانت في الأصل صوافي - وهي أرض كانت لكسرى ومرابته وأعوانه وأنصاره، أو التي فر أصحابها أو قتلوا في الحرب وآلت إلى الدولة الإسلامية - فكان عمر بن الخطاب يقطعها لمن له مواقف في الإسلام، وعليها العشر، ويلزم صاحب الأقطاع تسيير أمر ربه وإصلاحها، ومن الناحية النظرية كان كل من يعتنق الإسلام تصبح أرضه أرض عشر بعد أن كانت أرض خراج<sup>(٢)</sup>.

٢- الجزية: الجزية واجبة على جميع أهل الذمة، وتجب على الرجال منهم دون النساء والصبيان، على الموسر ثمانية وأربعون درهما وعلى الوسط أربعة وعشرون، وعلى المحتاج الكادح اثني عشر درهما، يؤخذ منهم ذلك في أول كل سنة قمرية، ولا تؤخذ الجزية من المسكين الذي يتصدق عليه ولا من أعمى لا حرفة له وكذلك المترهبون في الديارات إذا كانوا فقراء، ولا تؤخذ من الشيخ الكبير الذي لا قدره له على العمل.

وكان ولاية الخراج في العراق يبعثون رجالاً من قبلهم يتقون بدينهم وأمانتهم، يأتون القرية فيأمرون صاحبها بجمع من كان فيها من اليهود والنصارى والمجوس والصابئين والسامرة، فإذا جمعوهم أخذوا منهم الجزية على قدر طاقتهم<sup>(٣)</sup>.

٣- الضرائب التي تفرض على تجار أهل الذمة وتسمى المكوس وقد حددت بمقدار  $\frac{1}{3}$  من قيمة بضائع التجار، إن كانوا يقيمون في الدولة الإسلامية، وتجب مرة في السنة، بشرط أن تزيد قيمة التجارة عن عشرين ديناراً أو مائتي درهم، وعشر قيمة بضائع التجار القادمين من خارج البلاد الإسلامية، إن رادت

(١) أبو يوسف: الخراج ص ٢٨.

(٢) المصدر السابق ذكره ص ٣٧.

(٣) أبو يوسف: الخراج ص ٧٠.

القيمة على عشرين دينار أو مائتي درهم ، وكان جباة هذه الضريبة يتخذون أماكنهم في طرق التجارة البرية والنهرية<sup>(١)</sup>، ويمنح التاجر إيصالاً بتأديته الضريبة يسرى لمدة سنة. وكان العراق كثير المراصد في البر والنهر والبحر، كذلك فرضت ضرائب على الأسواق وعلى الأوزان والمكاييل والطواحين، ونظم الرشيد المراصد على الحدود، وأمر بتفتيش التجار المارين بها تفتيشاً دقيقاً، وعندما حوصرت بغداد في عهد المأمون، عمد بعض قادة طاهر بن الحسين إلى فرض ضرائب على التجار<sup>(٢)</sup>. وفرضت الدولة ضرائب على سك النقود في دار الضرب بنسبة ١٪ عما يضرب بها من دنائير ودرهم<sup>(٣)</sup>.

وكانت الدولة العباسية يرد إليها أموال من الدولة البيزنطية في بعض السنوات التي تميز انتصارات عليها، فلما غزا الرشيد دولة الروم سنة ١٩٠هـ طلب منه نفقور فوكاس - إمبراطور الروم - الهدنة مقابل جزية سنوية قدرها ثلاثمائة ألف دينار سنوياً، فوافق الرشيد<sup>(٤)</sup>.

شكلت المصادرات مورداً مالياً هاماً، فصادر الرشيد أموال البرامكة. فكانت ٦٧٦,٠٠٠,٣٠٠<sup>(٥)</sup> وصادرت أموال على بن عيسى بن ماهان - واليه. على خراسان - فكانت ٨٠,٠٠٠,٠٠٠ من الدراهم وصادر الأمين أموال أخيه المأمون وضياعه في بغداد ونواحيها لما نشبت الفتنة بينهما<sup>(٦)</sup>، وصادر المعتصم أموال وزيره الفضل بن مروان<sup>(٧)</sup>.

تدفقت الأموال على بغداد في العصر العباسي الأول بفضل استقرار الدولة الذي كفله لها الخليفة المنصور وخلفاؤه من بعده خصوصاً الرشيد، وامتلاً بيت المال بالذهب والفضة حتى بلغ دخل الدولة في بعض السنوات المبكرة من الحكم

(١) سيد امير على: مختصر تاريخ العرب ص ٢٦٢

(٢) البغدادي: تاريخ بغداد ص ٧٠

(٣) المحمدي: البلدان ص ١٢٢

(٤) ابن كثير: البداية والنهاية ج ١٠ ص ٢٠٣

(٥) الجهشيارى: الوزراء والكتاب ص ٢٣٥

(٦) المصدر السابق ذكره ص ٢٩٣

(٧) الفخرى في الآداب السلطانية ص ٢١٢

العباسى خمسمائة ألف ألف درهم من الفضة وعشرة آلاف دينار من الذهب ما عدأ الغلال والمصنوعات التى تشتهر بها البلاد العباسية<sup>(١)</sup> وجدير بالذكر أن المنصور خلف لابنه المهدي قبل وفاته من الأموال ما إن كسر عليه الخراج عشر سنين كفاه لأرزاق الجند، وسائر النفقات، وكان ما خلفه فى بيت المال أربعة عشر ألف ألف دينار وستمائة ألف ألف درهم<sup>(٢)</sup>. وبلغ دخل الدولة فى عهد الرشيد خمسة آلاف ألف دينار، ومن الدراهم أربع مائة ألف ألف وأربعة آلاف ألف وسبع مائة وثمانية آلاف درهم<sup>(٣)</sup>.

حرص الخلفاء العباسيون على التمييز بين أموالهم الخاصة والأموال العامة. فلما شعر المنصور بدنو أجله، استدعى ابنه المهدي وقال له: على دين أحب أن تقتضيه وتضمنه قدره ثلاثمائة ألف درهم ونيف وليست أستحلها من بيت المال، فاضمنى عنها<sup>(٤)</sup>.

كانت الدولة تنفق الموارد السابق ذكرها فى دفع أجور العمال والموظفين وقد بلغ رزق كل كاتب من رؤساء الكتاب ٣٠٠ درهم شهرياً<sup>(٥)</sup> والكاتب المبتدئ عشرة دنانير<sup>(٦)</sup> وكاتب ديوان القضاء والجند ٢٠٠ درهم، وأنفق المنصور أموالاً طائلة فى تشييد مدينة بغداد، وحدد أجور الموظفين والعمال الذين عملوا فى بنائها، وبعد تشييدها مثل أئمة المساجد والمؤذنين الذين عملوا فى مساجد المدينة، وكذلك الكتاب الذين اشتغلوا فى دواوينها<sup>(٧)</sup>.

وكان الخلفاء يفرقون الأموال الكثيرة على أفراد البيت العباسى حتى أن المنصور أطلق فى يوم واحد لبعض أعمامه ألف ألف درهم، وفى هذا اليوم فرق

(١) المسعودى: مروج الذهب ج٢، ص ٢٤٣

(٢) الجهشيارى: الوزراء والكتاب ص ٢٨٨

(٣) الجهشيارى: ص ٢٨٢ وما بعدها:

(٤) الطبرى: تاريخ الأمم والملوك حوادث سنة ١٥٨هـ

(٥) ابن كثير: البداية والنهاية ج١٠ ص ١٠٠

(٦) الجهشيارى: الوزراء والكتاب ص ١٢٦

(٧) المصدر السابق ذكره ص ١٣٩

فى بئته عشرة آلف درهم<sup>(١)</sup> وازداد عدد أفراد البيت العباسى فى عهد المهدى؁ فحدد لهم رواتب ومخصصات بلغت ستة آلف درهم فى السنة غير المنح والهبات واستمر هذا الوضع من بعده؁ وكان للخليفة حرس خاص من أهل بغداد لهم رواتب كبيرة<sup>(٢)</sup>.

أنفق الخلفاء أموالاً جليلة فى المنح والهبات والعطايا للأدباء والشعراء والعلماء والندماء ومن يلوذبهم من ذوى الحاجة.

كانت الدولة تنفق أموالاً باهظة فى إعداد الجيوش وتجهيزها بالمون والعتاد؁ ففى سنة ١٥٤هـ أعد المنصور جيشاً بقيادة يزيد بن حاتم؁ وأمره بقتال الخوارج فى إفريقية وأنفق على هذا الجيش نحواً من ثلاث وستين ألف درهم<sup>(٣)</sup>؁ وفى سنة ١٦٥هـ جهز المهدي ولده الرشيد لغزو الروم؁ وأعد له من النفقة مائة ألف دينار؁ وأربعة وتسعون ألف دينار؁ وأربعمائة وخمسون ديناراً؁ ومن الدراهم إحدى وعشرون ألف ألف وأربعمائة ألف وأربعة عشر ألفاً وثمانمائة درهم<sup>(٤)</sup> وفى سنة ١٩٥هـ عقد الأمين لعلى بن عيسى بن ماهان الأمارة على الجبل وهمذان وأصبهان وقم وتلك البلاد؁ وأمره بحرب المأمون<sup>(٥)</sup>؁ وجهز معه جيشاً كثيراً؁ وأنفق فيه نفقات عظيمة؁ وأعطاه مائتى ألف دينار ولولده خمسين ألف دينار؁ وفى سنة ٢٢٢هـ جهز المعتصم جيشاً كثيراً مدداً الأفشين على محاربة بابك الخرمى؁ وبعث إليه ثلاثين ألف ألف درهم نفقة للمجندين<sup>(٦)</sup>.

كذلك كان العباسيون يعملون على استرضاء بعض الثائرين خصوصاً - العلويين بالمال. ليكفوا عن مناوأة الدولة؁ فأطلق الرشيد من بيت المال أربعمائة

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٢٦

(٢) البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٥ ص ٣٩٣

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١١١

(٤) المصدر السابق جـ ١٠ ص ١٤٧

(٥) المصدر السابق جـ ١٠ ص ٢٢٦

(٦) المصدر السابق جـ ١٠ ص ٢٨٣

ألف دينار ليحيى بن عبد الله العلوي<sup>(١)</sup> وأوصى المأمون أخاه المعتصم بالعلويين خيراً، وأن يواصلهم بصلاتهم في كل سنة<sup>(٢)</sup>.

وكان الخلفاء العباسيون ينفقون الأموال الجزيلة على أهل مكة والمدينة. ففي سنة ١٦٠هـ حج المهدي، وفرق في أهل مكة والمدينة ثلاثين ألف ألف درهم ومائة ألف ثوب، ورد من مصر ثلاثمائة ألف دينار ومن اليمن مائتا ألف دينار، فأعطاهما كلها لأهل مكة والمدينة<sup>(٣)</sup>.

وكانت الدولة تكافأ قوادها الذين أظهروا براعة وشجاعة في التغلب على أعدائها، فالخليفة المعتصم كافأ الأفيشين عقب انتصاره على بابك وأسرهم والقضاء على ثورته بأن قلده وشاحين من جوهر، وأطلق له عشرين ألف ألف درهم، وكتب له بولاية السند<sup>(٤)</sup>.

وكان تأخر رواتب الجند من الأمور التي تحدث الاضطرابات والقلافل فلما خلع أهل بغداد بيعة المأمون سنة ٢٠٢هـ وباعوا إبراهيم بن المهدي، طلب منه الجند أرزاقهم فماتلهم ثم أعطى لكل واحد منهم مائتي درهم، وكتب لهم بتعويض من أرض السواد، فخرجوا لإيمرون بشئ إلا انتهبوه، وأخلوه حاصل على الفلاح والسلطان<sup>(٥)</sup>.

حرص الخلفاء العباسيون على تحسين أحوال الدولة المالية، فعرف عن المنصور الخبرة الواسعة في إدارة المال<sup>(٦)</sup> حتى أنه فرض رقابة شديدة على عمال الخراج، وأمرهم بعدم قبول الدينانير والدرهم من الناس إلا الموثوق بسلامتهما من الغش والتزييف، وكان يقول: لولا أن المال حصن للسلطان ودعامة للدين والدنيا ما بت ليلة وأنا أحرز منه ديناراً ولا درهما لما أجد لبذل المال من اللذة، ولما أعلم في إعطائه من جزيل الثوبة<sup>(٧)</sup>.

(١) المصدر السابق جـ ١٠ ص ١٦٨

(٢) المصدر السابق جـ ١٠ ص ٢٨١

(٣) المصدر السابق جـ ١٠ ص ١٣٢

(٤) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٢٨٥

(٥) المصدر السابق جـ ١٠ ص ٢٤٨

(٦) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٢٩

ومع حرص المنصور على المال إلا أنه كان ينفق الأموال الكثيرة فى تعمير البلاد وحماية الثغور وتحصينها وتجهيز الجيوش، وقد عرف عنه الدقة الشديدة فى حسابات الدولة، فأنفق فى بناء بغداد أربعة آلاف وثمانى مائة وثلاثة وثلاثين درهما، ولما فرقت حاسب القواد بما كان حول عليهم لعمارتها، فألزمهم بالبواقي حتى استوفى من بعضهم ما أقتضاه الحساب خمسة عشر درهما<sup>(١)</sup>، وكان يباشر بنفسه جميع العمال وأصحاب الحرف ويحدد لهم رواتبهم<sup>(٢)</sup>.

ولم يكن المهدي كأبيه المنصور فى حرصه الشديد على المال، بل عرف بسخائه، وإجزاله والعطايا والمنح، وعمل على تخفيف أعباء الناس المالية، وأنتعشت الأحوال المالية فى عهد الرشيد بفضل كفاءة البرامكة وحسن إدارتهم للدولة، وأخذت موارد الدولة المالية تتضاءل فى عهد الأمين بسبب الحروب التى نشبت بينه وبين أخيه، وأنفقت الأموال الكثيرة فى إعداد الجيوش واستماله الأنصار كما أن بعض ولايات الدولة لم تعد تلتزم بإرسال ما عليها من أموال إلى بغداد فى خضم الفوضى التى عاشت فيها إبان الفتنه.

كفل المأمون للدولة الاستقرار والهدوء فتحسنت موارد البلاد المالية، ولما ولى المعتصم الخلافة أنفق الأموال الكثيرة فى شراء الترك وإعدادهم للجنديّة، ومع ذلك فقد حرص على المحافظة على حقوق الدولة المالية<sup>(٣)</sup>، وأمر الرائق بعقوبة عمال الدواوين لاستخلاص الأموال منهم بعد أن ظهرت له خياناتهم، وأخذهم أموال الدولة بدون وجه حق<sup>(٤)</sup>.

#### ٥- المعاملات المالية والتجارية:

ظهرت بيوت مالية فى بغداد كانت تقوم مقام البنوك من تقديم القروض، وإيداع الودائع، والتوسط بين الناس ودار الضرب والإنجاز فى المعادن النفيسة والنقود والسندات المثلة للنقود، وهذه البيوت المالية يمتلكها الجهابذة، وكانت

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٤٥.

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية ج ١٠ ص ٣٠٠.

(٣) المصدر السابق ذكره.

تسند إليهم مهمة جباية الخراج، ويوكل إليهم أيضاً مهمة العمل فى بيت المال  
لخبرتهم المالية الواسعة، وقد أتهم خالد البرمكى حين حكم عليه المنصور بأداء  
مبلغ من المال، بأنه يودع أمواله عند أحد الجهابذة<sup>(١)</sup>.

أدى ازدهار التجارة والعمليات التجارية إلى اتخاذ أساليب جديدة فى العمليات  
المالية، تيسر للعملاء التعامل فى أمن وطمأنينة ويسر، ومن هنا استعمل الناس  
السفاتيح، والسفتجة حواله خطاب يشمل على قيمة معينة من المال قابل للصرف  
من أى مكان من عملاء وجهابذه الشخص الذى له السفتجة، فكانت تدفع  
النقود فى أى بلد من البلاد ويحصل صاحبها على سفتجة بقيمة ماله، ويحملها  
معه فى رحلته الطويلة وهو آمن على ماله لأنه لم يكن يجوز صرف أى مبلغ إلا  
لصاحب السفتجة، وقد استخدم التجار هذه الوسيلة لإلحجار عملياتهم التجارية،  
وشاع استخدام السفاتيح حتى أن أموال الجبايات من الولايات العباسية كانت  
ترسل إلى بغداد بسفاتيح، وكانت السفاتيح تصرف فى أوقات محددة، ولقد نظم  
الجهابذة التعامل بالسفاتيح، والسفتجة كانت تصرف فى موعدها مجاناً، أما إذا  
تأخر صرفها صرفت بعموله<sup>(١)</sup>.

أما الصك، فأشبهه بالشيك فى عصرنا الحالى، يثبت فيه قيمة القرض أو  
الاستحقاق، وموعد استحقاق صرفه، وقد استخدمه بعض الأفراد فى  
معاملاتهم، وكان الجهابذة يصرفون هذه الصكوك لأصحاب الأموال المودعة  
لديهم نظير مبلغ معين من المال، ويشهد على الصك عادة اثنين ثم يختم، وفى  
بعض الأحيان يوقع عليه ضامن يتعهد بأنه يدفع قيمة الصك فى حالة عجز المدين  
عن دفع قيمته، وفى بعض الأحيان كانت أرزاق الجند والموظفين تكتب قيمتها  
صكوكاً يوقع عليها رؤساء دواوينهم: وأحياناً الخليفة، ويصرفونها من بيت  
المال<sup>(٢)</sup>، والصلات التى يقررها الخليفة فى بعض الأحيان يكتب بها صكوكاً،  
وجدير بالذكر أن الإمام العلوى محمد بن إبراهيم ركب دين، فقصد الفضل بن

(١) الجهشيارى: الوزراء والكتاب ص ١٠٠.

(٢) الدورى: تاريخ العراق الاقتصادى ص ١٢٣ - ١٢٤.

يحيى فقال له: قصرت بنا غلاتنا، وأغفل أمرنا خليفتنا، وتزايدت مؤونتنا ولزمتنا دين احتجنا لأدائه إلى ألف ألف درهم، فتوسط الفضل لدى الرشيد في فك ضيق الرجل، فكتب الرشيد صكاً إلى محمد بن إبراهيم بالمبلغ الذي طلبه<sup>(١)</sup>. واشترى الفضل بن يحيى ضيعه، كتب بثمانها صكاً إلى صاحبها<sup>(٢)</sup>.

شاع استعمال الدرهم في بغداد في العصر العباسي الأول، على أن وزنه نقص قليلاً عما كان عليه في العهد الأموي، وحرص العباسيون علي نقش أسمائهم على العملة التي بدأوا في ضربها منذ فجر دولتهم<sup>(٣)</sup>، فأبو العباس السفاح أول خلفاء بني العباس - ضرب درهما بالأنبار، ونقص وزنه حبة واحدة ثم حبتين في خلافة المنصور، وظل الحال على ذلك حتى سنة ١٧٨هـ حيث نقص ثلاث حبات وذلك في عهد الخليفة الرشيد. ولم يستمر الحال على ذلك، بل أخذ الدرهم في نقصان، قسى سنة ١٨٤هـ بلغ النقص قيراطاً وحبة ونصف<sup>(٤)</sup>.

والأمر الجدير بالاعتبار في هذه العملة هو وزنها لا قيمتها الأسمية، وكان يشرف على دار ضرب النقود جعفر بن يحيى البرمكي فلما قتل، فوض الرشيد أمر دار الضرب إلى السندی بن شاهك فضرب الدراهم على العيار الصحيح، وحرص على نقاوة الذهب والفضة<sup>(٥)</sup>.

ضرب المنصور الدنانير الهاشمية، ويبلغ وزن الواحد منها مثقالاً بصرياً. وفي سنة ١٩١هـ نقصت الدنانير الهاشمية نصف حبه، ولكنها تبودلت على اعتبار أنها مثاقيل كاملة بالرغم من أنها لم تضرب بوزنها الصحيح إلا فترة قصيرة<sup>(٦)</sup>، ونلاحظ أن استعمال الدراهم في بغداد كان أكثر شيوعاً من الدنانير<sup>(٧)</sup>.

(١) Kremer. Orient under the Califate, p. 415.

(٢) الجهشيارى: الوزراء والكتاب ص ١٩٦.

(٣) المصدر السابق ص ٢١٤.

(٤) للقرنيزى: سلور العقود ص ٨.

(٥) الجهشيارى: الوزراء والكتاب ص ٢٣٨.

(٦) للقرنيزى: سلور العقود ص ٨.

(٧) اللورى: تاريخ العراق الاقتصادى ص ٢٢٧.

واستعملت في بغداد أجزاء من الدراهم والدنانير مثل الثلث والرابع والخمس والسدس، كذلك ضرب العباسيون مضاعفات للعملة، ففي عهد الخليفة المأمون ضربت دنانير قيمة الواحد منها دينارين، وعليها الكتابة الآتية: ضرب العصر الحسنی لخريطة أمير المؤمنين ويذكر الجهشيارى<sup>(١)</sup> أن جعفر بن يحيى ضرب دنانير ووزن كل دينار مائة دينار ودينار، وعلى كل دينار من أحد جانبيه.

وأصفر من دار الملوك يلوح على وجهه جعفر  
ومن الجانب الآخر:

يزيد على مائة واحداً إذا ناله معسر يسر

واستعمل الناس في معاملاتهم اليومية البسيطة أجزاء من العملة الفضية مثل القيراط والحبة والدانق والطسوج، كما استعملت الفلوس النحاسية<sup>(٢)</sup>. كذلك شاع نظام المقايضة.

وكانت النقود تضرب في دار ضرب النقود، ولا يجوز أن تضرب في غيرها خوفاً من الغش والتزييف، ويرى الماوردي<sup>(٣)</sup> وجوب تعامل الناس بالنقد المطبوع بالسكة السلطانية الموثوق بسلامة طبعه، المأمون من تبديله وتليسه، وكان من حق كل فرد أن يضرب ما معه من ذهب وفضة دنانير ودراهم.

ويجدر بنا أن نشير إلى المظهر العام للدينار الأموي ظل قائماً في عصر العباسيين بنفس العبارات المسجلة على وجه السكة الأموية، وكانت دراهم المهدي مستدير الشكل، وظهر عليها اسمه وقد نقش العباسيون منذ عهد المهدي اسمه واسمى ولديه موسى وهارون، كما نقش الهادي اسمه واسم هارون على العملة<sup>(٤)</sup> وكان الرشيد أول خليفة نقش اسمه على الدنانير، كما نقش اسم ابنه

(١) الورداء والكتاب ص ٢٤١.

(٢) للدوري: تاريخ العراق الاقتصادي ص ٢٢٩.

(٣) الأحكام السلطانية ص ١٥٠.

(٤) المقرئى: شذور العقود ص ١٠.

الأمين، والمأمون، ووهب الحقوق نفسها لوزرائه وولاته وعمال المال<sup>(١)</sup> وكان الرشيد لا يباشر بنفسه عيار الدراهم والدنانير، وكان الخلفاء قبله يتناولون النظر في العيار، كما نقش الأمين اسمه على العملة مع أخيه المأمون، ولو أنه أسقطه بعد ذلك، ونقش اسمه ابنه موسى بعد أن بايعه بولاية العهد بدلاً من المأمون، وضربت في عهد الأمين أنواع مختلفة من الدنانير، وكتب على بعضها عبارة «ربى الله» وعلى الوجه الآخر «محمد رسول الله»<sup>(٢)</sup>.

نقش المأمون اسمه، وأسماء بعض أولاده، وبغض عماله والمدينة التي ضربت العملة فيها، وضرب ديناراً كتب عليه اسم ولى عهده «على الرضا» وفي سنة ٢٠٧هـ أضاف المأمون على السكة بعض الآيات القرآنية على وجه الدينار، وأكملت عبارات أخرى على ظهر الدينار ﴿محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد ضرب المعتصم أول دينار له سنة ٢١٩هـ نقش عليه اسمه ولقبه، واسم ولى عهده.

## ٦- الدواوين المالية؛

كان في بغداد ديوانان لبيت المال أحدهما ديوان بيت المال العام وهو خزانة الدولة الذى يثبت فى سجلاتها أموال الدولة العامة التى ترد إليها من الولايات، أما بيت المال الخاصة، فهو خزانة الخليفة، ويحمل إليه أنواع معينة من الأموال، ويعتبر ديوان بيت المال العام من أهم الدواوين لأنه كان يضم دفاتر لكافة إيرادات الدولة العباسية، ولديوان بيت المال المركزى فى بغداد فروع فى مختلف الولايات<sup>(٤)</sup> وإيراداته تشمل موارد الدولة الرئيسية وهى الخراج والمكوس وأموال المصادرات وهذه الموارد تنفق - كما أشرنا - فى أوجه مصارف الدولة، مثل إعداد

(١) الجهشيارى: الوزراء والكتاب ص ٢٠٤.

(٢) المقرزى: شذور العقود ص ٨٧-٨٨.

(٣) عبد الرحمن فهمى: فجر السكة العربية ص ٨٣٤.

(٤) الخوارزمى: مفاتيح العلوم ص ٦٠.

الجيش وتجهيزها للغزو، ودفع رواتب الموظفين، وإصلاح شؤون الزراعة والرى.

وكانت لكل ولاية من الولايات العباسية بيت المال - كما أشرنا - وتولى الولاية - جميع نفقاتها من إيراداتها الخاصة، وإرسال فائض الأموال إلى بيت المال المركزي في بغداد، وكانت هذه الأموال ترسل كما أوضح الجهشيارى<sup>(١)</sup> نقداً عيناً، والكتب المتعلقة بالشئون المالية تعرض على صاحب ديوان المال قبل إرسالها إلى الديوان الأخرى، واعتبر توقيع صاحب بيت المال على الصكوك والأوامر المالية من الأمور اللازمة لصحتها<sup>(٢)</sup>.

عنى الخلفاء العباسيون عناية كبيرة بديوان بيت المال، فحرص المنصور على وجود احتياطي في بيت المال، يفيد الدولة فيما عسى أن تتعرض له من طوارئ، وخصص مكاناً في بغداد لبيت المال يقع إلى جوار قصر باب الذهب في وسط بغداد<sup>(٣)</sup> وعين عليه الفرج بن فضاله التنوخي<sup>(٤)</sup>.

ظل بيت المال يتضمن فائضاً سنوياً حتى ولى الرشيد الخلافة، فأسند الإشراف على بيت المال إلى جعفر بن يحيى البرمكي، فأزادت إيراداته بشكل ملحوظ، فلما استخلف الأمين ونشبت الحرب بينه وبين المأمون استنقذ خزانة الدولة في إرضاء أنصاره، وفي الدفاع عن بغداد، وظل بيت المال يعاني عجزاً في إيراداته حتى أستقرت خلافة المأمون، ولما اختط المعتصم سامرا نقل إليها بيت المال.

### ديوان النفقات:

اختص ديوان النفقات بالإشراف على نفقات الخلافة واحتياجاتها، ويشترط على رئيسها أن يكون على دراية تامة بالحساب والمكايل والموازن والأسعار، وقد أشرف هذا الديوان على صرف استحقاقات رجال البلاط، ومحاسبة التجار الذين

(١) الجهشيارى: الوزراء والكتاب ص ٢٠٤.

(٢) منز: الحضارة الإسلامية ج ١ ص ١٠٠.

(٣) اليعقوبي: البلدان ص ٢٤٠.

(٤) الجهشيارى: الوزراء والكتاب ص ١١٢.

يتعاملون مع قصور الخلافة مثل توريد احتياجات قصور الخلافة، وكان من اختصاصه الإشراف على أعمال التشييد والتعمير التي يأمر بها الخليفة ومهمة صاحب هذا الديوان مرتبطة ببيت المال العام والخاص إرتباطاً وثيقاً لأنه يتولى بنفسه الحصول على استحقاقات الخليفة من بيت المال<sup>(١)</sup>، والإشراف على نفقاته وكان لهذا الديوان مبنى خاصاً في بغداد بالقرب من قصر الخليفة ودولى الإشراف عليه في عهد المهدي يحيى بن خالد البرمكي، وفي عهد الرشيد الفضل بن الربيع<sup>(٢)</sup>.

### ديوان الخراج؛

يحتفظ ديوان الخراج بسجلات يدون فيها تقديرات الخراج على مناطق الدولة المختلفة، والتعديلات التي قد تطرأ عليها، وتحديد أنواع الأراضي في كل منطقة من حيث أرض خراج وأرض عشر وأرض صوافي. الخ ويرجع إليها صاحب هذا الديوان عند جباية الخراج، وكان لديوان الخراج المركزي في بغداد فروع في سائر الولايات، ويشرف صاحبه على مبالغ الخراج الواردة من الولايات إلى ديوان الخراج المركزي في بغداد.

كان يعمل في ديوان الخراج عدد من الكتاب الذين يباشرون أمور السجلات، وموظفون يقومون بجباية الخراج من نواحي الأقاليم وكان المساحون يقومون بمسح الأرض وتحديد الجزء المزروع منها، ويقدرن كمية المحصول الناتج منها، وكان عامل الخراج يتبع الخليفة مباشرة وسجلاته التي يدون فيها الخراج وتقديراته، والجبايات التي ترد إلى ديوانه تسمى قانون الخراج<sup>(٣)</sup>.

وكان على عامل الخراج أن يراعى الرفق في الاستيفاء، والصبر على الزراع حتى يتيسر لهم أداء ما عليهم وأعفاء من يستحق الأعفاء، ويجب على عامل

(١) محمد جمال الدين سرور: تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق ص ٩ ص ١٠٠.

(٢) يعقوبي: البلدان ص ٢٤٠.

(٣) الخوارزمي: مفاتيح العلوم ص ٥٤.

الخراج الدراية التامة بالحساب والمساحة، وأن يكون معروفًا بالعدالة والأمانة، ولا نخاف من جور في حكم إذا حكم<sup>(١)</sup>.

أسندت إدارة ديوان الخراج إلى خالد بن برمك، فنظم شؤونه بحنكة ودراية، وعامل الناس برفق، وأجرى المهدي - كما أشرنا - تعديلا في الخراج، فأحل نظام المقاسمة محل المساحة، وتطلب ذلك زيادة العمل في ديوان الخراج، حيث أصبح على عامل الخراج أن يقدر قيمة المحاصيل ويحدد أماكن خزنها، ويقدر قيمة المقاسمة على أساس ذلك، ويحصل منها حصة الحكومة، وقد أنشأ المهدي ديوان زمام الخراج لضبط حسابات الجبايات والإيرادات<sup>(٢)</sup>.

وقد أشرف على ديوان الخراج في عهد الرشيد يحيى بن خالد البرمكي، وأجاز الخليفة له أن يكتب إلى عمال الخراج في الولايات دون الرجوع له، وحرص الخلفاء العباسيون على إتباع منهج السلف في تقدير الخراج والجزية وسائر أمور الدولة المالية، لذلك طلب الرشيد من الفقيه أبي يوسف تصنيف كتاب في الخراج يحدد فيه ما يجب اتباعه في الأوراق المالية، فصنف أبو يوسف كتاب الخراج.

(١) المسعودي: مروج الذهب ج٢ ص ٢٢٣.

(٢) أبو يوسف: الخراج ص ٧٠.